الصحراء في تاريخ العلاقات السعدية العثمانية
مرحلة التصعيد والمواجهة
(عهد محمد الشيخ المهدي 1544–1557م)

الباحث أشراف هلالي
طالب باحث بسلك الدكتوراه
جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس سايس
المغرب

افتتاحية:

دأبت غالبية الأبحاث على اعتبار إسقاطات المرحلة الكولونيالية إطارا للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية بين الجارين المغاربيين، وكأنه صراع وليد التقطيعات الاستعمارية إبان الفترة المعاصرة؛ في وقت أثبتت فيه القراءات المصدرية الوسيطية منها والحديثة على السواء أن للقضية جذورا تاريخية أعمق، تُلزم باستحضار وقائع المغربيين الأقصى والأوسط منذ القرن 7ه/13م على الأقل، اعتبارا لحجم المسامات التي طبعت علاقات كياناتهما؛ سواء بين المرينيين والزيانيين إلى حدود القرن 9ه/15م، أو بين السعديين والعثمانيين إلى مطلع القرن 11ه/17م. وهي للإشارة علاقات كانت للصحراء تأثيرات مباشرة في توجيهها وإبرام تدابيرها.

في هذا السياق، تشكل مرحلتا حكم محمد الشيخ المهدي (1544–1557م) وأبي العباس أحمد المنصور (1578–1603م) خلال العهد السعدي نموذجين متعارضين من حيث التصريف الدبلوماسي لعلاقات المغرب الأقصى بالمغرب الأوسط الخاضع حينها لسلطة الباب العالي بالقسطنطينية. إذ في الوقت الذي امتثل فيه الشيخ لسياسة المواجهة والتصعيد، آثر المنصور من بعده أسلوب المهادنة والمراوغة؛ وإن التزم كلاهما باستراتيجية صحراوية صرفة لحفظ مقام الدولة المغربية خلال ظرفية إقليمية عصيبة وغير مطمئنة.

في مقالنا هذا، نسائل موقع الصحراء في تدبير علاقات الشيخ بالإيالة الجزائرية خلال النصف الأول من القرن 10ه/16م، على أن نستوضح في العدد اللاحق ترتيبات المنصور وخططه في إرساء ملك إمبراطوري أثاب للمغرب الأقصى صحراءه وما يليها من ممالك الساحل جنوبا خلال النصف الثاني للقرن ذاته.

1. قراءة في الظرفية الإقليمية مطلع القرن 10ه./16م:

إذا كان المغرب الأوسط مطلع القرن 10ه./16م قد لمس في القسطنطينية سبيله الأوحد للعتق من الابتلاع الإيبيري[1]، فإن مغرب السعديين –على العكس من ذلك– أيقن مبكرا أن العثمانيين خصوم لا حلفاء؛ إذ بعد أن دان للأخيرين معظم الشمال الإفريقي طواعية، لم يعد يفصلهم عن الخلافة على كامل البلاد المسلمة شرقيها وغربيها سوى إلحاق جزيرة المغرب بدورها بسلطة الباب العالي. أمر تنبّه لخطورته محمد الشيخ المهدي[*] أول سلاطين الأسرة السعدية، الذي أظهر عهده ندية متفردة، خولّت المغرب الحديث صمودا خارقا خلال ظرفية عسيرة من تاريخه المحلي والدولي على حد سواء. ذلك، أن حدة التمزق السياسي وعمق الشتات المجالي اللذان أعقبا الأفول المريني والعبور الوطاسي، هيآ أقصى المغارب لأحد امتدادين: إيبيري أو عثماني أو لكليهما. وأن يحفظ الشيخ للدولة استقلالها وسيادتها، ويؤمّن –قبل ذلك– وحدتها واتصال نواحيها، فذاك إنجاز يحسب لجرأة وكفاءة سلطان جعل من مقتضيات فترة حكمه العصيبة والمضطربة محفزات على النهوض والانبعاث لا مثبطات مبررة للتخاذل والإنفاق.

ولأن فتح جبهات المواجهة –حينها – على الواجهتين المتوسطية أو الأطلنتية كان منذرا بانتحار سياسي متعجل، في ظل غلبة أساطيل خصوم المحيط الإقليمي؛ فقد رجَّح الشيخ الاندفاع برا، مغلّبا استراتيجية امتداد جنوبي أو شرقي يفيد فيها من الأصول الصحراوية لنبعة دولته؛ ليقينه بأن فرصه في التصدي والممانعة ستكون –لا محالة– أكبر من إمكانات ريّاس البحر العثمانيين في الاعتراض والمنازعة، ولتثبُّته

أيضا من أن حركة النهوض المسيحية المتربصة بالأشرطة الساحلية الشمالية أو الغرب إفريقية أقدر على تجاوز، أو حتى إلغاء أدوار الوساطة التاريخية التي ظلت تضطلع بها الكيانات المغاربية منذ القرن 2 هـ / 8م على الأقل على مستوى التواصل القاري مع ممالك ما وراء الصحراء[2].

ثم إن استراتيجية الامتداد البري تلك، على الواجهتين الجنوبية انطلاقا من درعة، تافلالت إلى واحات القبلة (توات – تيكورارين)، أو الشرقية حيث تلمسان من شأنها عتق المغرب الأقصى من وطأة الحصار الاقتصادي والعزلة السياسية، اللذان فرضهما الحلول العثماني ببقية المغارب، والإنزال الإيبيري بالمراسي المتوسطية والأطلنتية، لأنها –في كل الأحوال– ستفتح الشيخ على إيرادات تجارة صحراوية، حاد قسط هام منها عن خزائن الدولة منذ خراب سجلماسة أواخر العهد المريني 796هـ/1394م؛ ومن تم تعزيز قدراته على المواجهة بشكل يكبح نفوذ القسطنطينية إلى ما وراء تلمسان شرقا. وفي حال تحقق هذا المطلب، يكون الشيخ قد أمن خطر التهديدات العثمانية عند حاضرة التل والصحراء، خط تماس المغربيين الأوسط والأقصى. كما أن ترصد تجارة العبور عند منابعها الجنوبية، سيحيي –حتما– أدوار الوساطة التاريخية ويحول –ولو جزئيا– دون ظواهر الاستنزاف الاقتصادي الذي صارت تمارسه الأجفان المسيحية المتغلبة على معظم المراسي، الأطلنتية منها على الخصوص (أزمور– أسفي) وما رافق ذلك من فتح منافذ جديدة للمنتجات المغربية[3]، التي أضحت –طوعا أو كرها– تجد لها مصرفا إلى ممالك إفريقيا جنوب الصحراء، بحرا هذه المرة لا برّا وفق ميزان تجاري أميل للموزعين الأوروبيين على حساب نظرائهم بالمغرب الأقصى.

ولما كانت مواجهة الخصوم المسيحيين مكتنفة بمسحة جهادية، فقد اعتبرها الشيخ أيضا فرصته في وَأْدِ ذلك التحول الطارئ على منافذ التبادل الأورومغاربي، الذي أنذر ببوادر أزمة سياسية واقتصادية عميقة تكرس لعزلة إقليمية، يحتمل أن تُقَوِّضَ بُنى الدولة ووحدتها المجالية[4]؛ تزامنا مع أوضاع داخلية غير مطمئنة، مشحونة بالفتن القبلية والتجزؤ السياسي بين فاس الوطاسية ومراكش السعدية. وهي تمثلات زادها تعاقب المجاعات والأوبئة تعقيدا، بكساد بيّن للتجارة الداخلية، وتقلص حاد في المساحات المزروعة وما نتج عنهما من شح في الإنتاج وإطناب في الأسعار[5].

خصمان، إذن، تربّصا بالشيخ وبمحاولات الانبعاث السعدي خلال النصف الأول من القرن 10هـ ./16م؛ ولو أن بعض الكتابات[6] تجعل من تُرك المغرب الأوسط غرماء صريحين، ما دام جهادهم –كخلافة إسلامية– ضد القوى الإيبيرية المسيحية اقتضى –لزاما– إلحاق المغرب الأقصى بسلطة الباب العالي، ومن تم احتمالية إقبار غير مسبوق لاستقلالية لم تجرؤ قوة أجنبية على المساس بحرمتها منذ التئام أول كيان سياسي مغربي زمن الأدارسة خلال القرن 2هـ ./8م.

كما أن مناورات التصدي السعدي للتعريض العثماني أسقطت عن التهديد الإيبيري صفة الأولوية؛ بل إن مراوغات الشيخ ومن أعقبه من سلاطين الدولة جعلت اقتراح محالفة سعدية إيبيرية أو مجرد التلويح بها ورقة ضغط رابحة من شأنها تأمين جانب الدولة الناشئة من هَوْل المناوئين معا وما يُرهبان به وحدتها وسيادتها.

وهي بذلك قراءة في الوضع الإقليمي، تفترض أسبقية الصدام السعدي العثماني، وتغليب وجهتي الجنوب والشرق على نظيرتيهما الشمالية والغربية بشكل يستحضر تجارب مغربية سابقة ورائدة، تمثّلتها معظم كيانات المغرب الأقصى الوسيطية من الأدارسة إلى المرينيين؛ والتي عَنِيَتْ جميعها بفرض امتدادات الدولة إلى تلمسان وما وراءها، وقبلهما إلى الصحراء، وما حفلت به من مسالك العبور القافلي وواحات التمركز التجاري.

وفي كلتا الحالتين، ستكون الاستراتيجية الصحراوية السعدية[7]. قاعدة ارتكاز السياستين الداخلية والخارجية خلال طور النشأة الذي قاده الشيخ بجرأة وطموح جامحين، أو طور القوة والعنفوان كذلك، الذي تسيَّده المنصور من خلال مشروع إمبراطوي قاري عملاق، اخترق العمق الصحراوي للدولة المغربية إلى ممالك ما وراءها.

وبين النشأة والعنفوان، استرسلت الرهانات والإكراهات محليا وإقليميا بالشكل الذي يضفي أكثر على التجربة السعدية في عمومها، ذلك التميز والتبريز التاريخيين. بل هي حالة استثناء نادرة صدَّرت لمغرب مطلع الحديث سلاطين مُتشبعين بالبأس والجسارة اللذان تُلزِمُ بهما ظرفيات المرحلة ووقائعها.

2. جهود توحيد المجال الداخلي للدولة السعدية الناشئة:

تمثلت ظرفية النشأة –على ما هو باد– أرفع حرجا ووطأة من زمن الشوكة والاستطالة، ذلك أن الشيخ تحمل خلالها وِزْرِ التوحيد المجالي لإرساء ربع مغربي قادر على إطاعة الوحدة محليا قبل إثبات المبارزة إقليميا؛ بل إن مستلزمات النهوض وتجاوز منعطف القرن 9هـ/15م استدعت تبني مواقف طارئة، تجيد مناورة الشدائد داخليا كما خارجيا؛ مثلما أوجبت إرساء قاعدة اقتصادية متينة تكفل بنيان هذا الصرح واستدامته.

طريق الشيخ إلى كل هذا لم يكن حتما متمهدا، فقد كانت معضلات الداخل وشواغله أعبأ من خطوب الخارج ومآزقه؛ لأن جبهات المواجهة به كانت مزدوجة، اشترطت إزاحة شريك مُقرب، لم يكن في واقع الأمر سوى الأعرج صِنْوِه البكر قبل تنحية خصم وطاسي لم يُسعفه منعطف القرن 9هـ/15م في تصدر المشهد السياسي حينها.

والراجح أن كانت ازدواجية منسجمة مع المقصد الصحراوي، الذي ظل مكتنفا كينونة السعديين منذ منشئهم؛ تلك الازدواجية التي استمرت بواقعية –على نحو ما أسلفنا– إرث الماضي ورهانات الحاضر لتَمَوْقُعٍ آمنٍ بين قوى المتوسط آنذاك. فعلى خطى صنهاجة المرابطين ومصمودة الموحدين وزناتة بني مرين، انطلق الشيخ من بين أهداب القفر[8] لتوحيد مجال المغرب الأقصى، الذي دان حينها شطره الشمالي لأسرة الحجاب الوطاسية. منقلبا على صُلحي أماي 937هـ/1531م وبوعقبة 943هـ/1536م[9]؛ لأن شروط القسمة المتمخضة عنهما لم تكن لتفرض نفوذا سعديا كاملا على محاور التجارة الصحراوية بإلحاقهما درعة بمراكش الزيدانية، وجعلهما تافلالت جزءً من سلطنة فاس الوطاسية على الرغم من حرص هذه الشروط على ضمان حرية التجارة بين القسمين[10]. وهو انقلاب يعكس –على الأرجح– رغبة سعدية جامحة في توحيد مجال المغرب الأقصى لفرض ديمومة الأمن واستقرار السياسة ووحدة الحكم المركزي، التي اعتبرها السعديون الشروط الحقيقية لتأمين سيولة سلسة لتجارة العبور القافلية عبر محور سجلماسة/ فاس التقليدي، في ظل الحصار العثماني شرقا والإيبيري غربا.

على أن مقترح القسمة ذاك، سيعاود الظهور مجددا على إثر حالة الشقاق التي ألَـمَّت بِرُكْنَيْ البيت السعدي: الأعرج والشيخ، عقب افتكاك الأخير لحصن أكادير 948هـ/1541م، وانقلابه هذه المرة على ما بيد كليهما، لأن خارطة التوحيد المجالي لم تكن –بحسبه– لِتدرك غاياتها في ظل ازدواجية القيادة بينه وبين الأعرج أخيه، الذي لم يجد حينها بُدًّا من مخالفة أبي حسون آخر ملوك بني وطاس، والقبول بعرض مجازف يشطر وحدة المغرب الأقصى –على نحو ما أسلفنا– إلى إمارتين وطاسية بفاس وسعدية بمراكش[11].

لكنه تواطؤ، آلت مخرجاته –نهاية– لفائدة الشيخ، الذي ظفر بالحاضرتين معا، مُقبرا دولة الحجاب الوطاسية، ومُرغما أخاه الأعرج على اللوذ بالصحراء القبلية هناك عند توات وتيكورارين بعد استحالة عودته إلى تافيلالت منفاه منذ إجلائه عن مراكش 951هـ/1544م[12].

ليكون الشيخ قد استهل حكمه في غمرة ظرفية مضطربة تداخلت في لُجَّتها أحداث محلية وأخرى إقليمية على درجة من الخطورة؛ لكنها أفصحت بالمقابل، عن دهاء وفطنة كبيرين من جانبه في تخطي وتطويع عوائق النشأة وعقباتها.

فقد كشف حَسْمُ أمر فاس مبكرا، أن أتراك الجزائر خصوم صريحون؛ لأن في نصرتهم لأبي حسون 961هـ/1544م مسعى مباشر إلى إجهاض القومة السعدية عند منشئها. الأمر الذي استوجب حسم دائهم؛ فلم يكن من سبيل إلى ذلك إلا طرق معاقلهم، ومحاولة حصر خطرهم إلى ما وراء تلمسان، باتخاذ حاضرة التل والصحراء تلك، خطا أماميا يراقب عن كثب تحركاتهم وتهديداتهم[13]. فيما خوَّل استبعاد الأعرج إلى الواحات القبلية شغور درعة، مراكش وتافلالت من أية حواجز تمنع سريان التجارة الواردة من بين أهداب الصحراء وما وراءها؛ خصوصا وأن سياسية الشيخ في إقرار سلطة الدولة على القوى القبلية لم تكن لتخلو من حزم وصرامة لفرض بيئة آمنة، تُمَهِّدُ للتنشيط التجاري شروط الانتعاش والاستدامة؛ فقد "**انتزع خيلهم وأرجلهم كافة، وضرب عليهم الخراج**"[14].

ولأن منعطف القرن 9هـ/15م، وظرفية المتوسط عموما، قد حاذا بمسارات التجارة عن مواطن ارتفاق المعقل إلى معاقل الإيبيريين الأطلنتية (أركوين Arguin الموريتانية نموذجا)[15]، أو شرقا حيث حزمة ممتلكات القسطنطينية المغاربية[16]؛ فقد لاح للشيخ ضم بطون الأعراب المرتفقة جنوبا إلى حلف الدولة، لأن المصلحة الاقتصادية بينهما مشتركة، والأجدى الاستفادة من خدماتهم لدحض الغزاة المسيحيين وحظر المد العثماني دون مجاوزة تلمسان؛ لأن الحصار –في حال غلبة الخصوم– سيكون مكلفا للدولة الناشئة، كما للمعقل حراس مسالك التجارة وخفرتها التقليديين.

3. إخضاع واحات القبلة:

إذا كان خطر لشبونة –على الأخص– قد حُسِم نسبيا بعد 948هـ/1541م على إثر افتكاك حصن أكادير، وما افتعله الحدث من صدمة برتغالية عميقة[17]، عجلت بافتكاك معظم مراسي المغرب الأطلنتية؛ فإن حسم الخطر التركي قد أوجب –من جانبه– التعجيل بتحصين وجهة الشرق، وقبلها أقصى الجنوب الشرقي.

فمباشرة عقب إخضاع مراكش 930هـ/1524م، مد الزيدانيون بصرهم نحو الواحات القبلية (توات–تيكورارين–تديكلت) 932هـ/1526م، قطب الرحى الصحراوية، التي تنزل عندها قوافل التجارة قبل استكمال مسارها جنوبا نحو الممالك السودانية، أو شمالا نحو تلمسان مُؤْثِرَةِ تجار المرحلة بعد أفول نجم سجلماسة أواخر عهد المرينيين، والتي كانت تدفع بمنافع هذه التجارة نحو فاس المغرب الأقصى. والأكيد أن حيازة هذه الواحات، كانت كفيلة بأن تضمن للسعديين امتيازان لا يقل أحدهما أهمية عن الآخر: أولهما، فرض انعطاف مسارات التجارة في اتجاه مجالات نفوذ دولتهم، وبخاصة نطاقات منشئهم، حيث صار المحور الأنشط مندفعا من توات إلى تافلالت قبل بلوغ درعة وتارودانت، وهو إنجاز غير مسبوق، لم يتحقق للأسرتين المرينية أو الوطاسية من ذي قبل[18]. أما ثاني الامتيازين، فنَصْرٌ مُبْتَسِرٌ Prématuré، مستحق على تلمسان، التي بدت مهيأة للانتقال من متأخري الزيانيين إلى طلائع العثمانيين. وفي ذلك إفصاح عن سياسة سعدية استباقية، قررت فصل حاضرة التل والصحراء عن أدوارها التقليدية على مستوى تجارة العبور الأفرو متوسطية، حتى قبل أن تدين بولائها للقسطنطينية[19].

4. التطلع إلى ممالح تغازى:

ولأن التجارة القافلية لم تكن لتستقيم عبر تاريخها، حتى يبادل ذهب السودان الأصفر بذهب الصحراء الأبيض: "**وغانة أيسر من على وجه الأرض من ملوكها بما لديها من أموال، وحاجتهم إلى ملوك أودغشت ماسة من أجل الملح الخارج إليهم من ناحية الإسلام، فإنه لا قوام لهم إلا به**"[20]؛ فإن الحاجة كانت ماسة إلى فرض هيمنة سعدية على مناجم الذهب الأبيض، وفي طليعتها ممالح تغازى الأزلية[21].

"**فالملح بأرض السودان غزير جدا، والتجار يجلبونه من تغازى إلى سائر بلادهم، كل وقر بمائة دينار**"[22]؛ وهي الممالح التي كان أساكي صنغاي قد مدوا إليها نفوذهم في إطار سياستهم التوسعية منذ أواخر القرن 9هـ/15م[23].

وكانت أولى المحاولات السعدية في هذا الجانب عهد الأعرج قبل نفيه إلى تافلالت، ومنها إلى الواحات القبلية 950هـ/1543م، عندما تشوف نظره لافتكاك الملاَّحة من أيدي الأسكيا إسحاق[*]، الذي ردَّ ملتمس سلطان مراكش ببأس شديد لما بعث بألفين من الطوارق لسبي درعة وإرعاب أهاليا[24].

واقعة، كشفت للشيخ أن قائمة الخصوم أعرض مما توقع؛ فإلى أتراك الشرق ومسيحيي الغرب، انتصب أساكي الجنوب السوداني غرماء مشاكسين، متربصون بآخر منفذ محتمل لفك عزلة كيان بالكاد يتلمس موقعه بين ثنايا ظرفية جد مُعسرة. وقد يتعاظم خطرهم في حال وصل أيديهم بأيدي باقي الخصوم. وهو أمر وارد مادام تحكمهم في ممالح تغازى يُرجّح نفاذ تجارتهم عبر مسار عمودي مباشر وسريع، يفتح ذخائر ممالكهم عبر توات وتيكورارين على مرافئ المتوسط، التي أضحت عثمانية في معظمها: تلمسان، بجاية، تونس، طرابلس. في وقت انحسر فيه النشاط التبادلي بالجنوب المغربي إلى مستويات مقلقة[25].

لأجل ذلك، قـرَّ عزم الشيخ على إحياء أدوار المغرب الأقصى التاريخية على مستوى التجارة القافلية، والتي ظلت –منذ سالف القرون– عماد الدولة وعمار الخزائن؛ من خلال فرض سيطرة فعلية على أنشط واحات القفر وأنعش مسالك العبور الواصلة بين الجنوب المغربي وممالح الصحراء وممالك ما بعدهما.

وأول قصد الشيخ، أمير المحمدية (تارودانت)، لا سلطان الدولة بعد 951هـ/1544م، حملة مغامرة دون الألفي فارس، حَادَتْ عن تغازى هذه المرة في اتجاه أوليل الأطلنتية، مخترقة الساقية الحمراء ثم ودان من الأدرار الموريتاني؛ وكأنها محاولة لإحياء الطريق اللمتوني الذي دأب –منذ المرابطين– على وصل سجلماسة بممالك الساحل الإفريقية[26]. حملة وصفها موجان Mougin بغير المنطقية déraisonnable، اعتبارا لِكَمِّ الأخطار التي كانت محدقة بأمير لم يتوطد سلطانه بعد في غمرة صراعات لا منتهية ضد الأعرج أخيه أو ضد المتأخرين من بني وطاس أو ضد أتراك الجزائر[27] لكنها، حملة تعكس –على الأرجح– طموحا جامحا نحو مد نفوذ الدولة وصرف الأهوال المتربصة بها[28]؛ وإن لم يفلح الشيخ كلية في تمهيد الطريق الصحراوي، فإنه على الأقل اقتضى من أساكي كاو Gao اتفاقا، يقضي بتنازلهم عن حصة من جبايات أحمال ملح تغازى[29]؛ قبل الإغارة مجددا على أعمال المملحة 964هـ/1557م، قـتْلِ ناظر الأسكيا بها وانتهاب القوافل السودانية الوافدة على مناجمها[30].

5. اقتضاء تلمسان لتأمين جبهة الشرق:

أضحت جبهات الصراع مشرعة على أكثر من مناوئ، ومن تم لم يكن من مجال للتهدئة؛ كونها جبهات مترابطة، مساقة وفق منظومة ثابتة، الصحراء محورها، والتنشيط التجاري عبرها مقصدها. فباسترسال الجهود جنوبا، تواترت المساعي شرقا أيضا، باستهداف الشيخ استعادة حاضرة تلمسان 957هـ/1550م، التي ما فتئت تعبر عن ولائها للسلاطين المغاربة منذ الأدارسة. وإذا كانت غاية الدول المتعاقبة على حكم المغرب منذ ذاك، إقرار وحدة مغاربية، فإن غاية السعديين –هذه المرة– ارتقت بهم إلى مستوى المنافسة على الحق في الخلافة، التي اعتبروا أنفسهم أولى بها من الأتراك، كونهم منتسبون إلى بيت قرشي خالص، علاوة على حظوتهم بتأييد الطرق الصوفية التلمسانية؛ وهي صفات تجعلهم مُؤَثِرينَ لدى التلمسانيين أكثر من أية قوة خارجية[31].

ومرة أخرى، تصر بعض الكتابات[32] على مؤاخذة الشيخ بشأن طموحاته التوسعية، معتبرة فتحه جبهة الصراع شرقا –حتى قبل استكماله توحيد مجال المغرب الأقصى– مجازفة، لم تجد لها هذه الكتابات من تفسير مقنع سوى ادعاء الشيخ مُحَقِ شارات الاستهجان، التي تملكت الفاسيين جراء حصار حاضرتهم والتنكيل بهم وبأميرهم أحمد الوطاسي، وقتل عالم فذ من علمائهم (أبو العباس أحمد

الونشريسي 956هـ/1549م)، حتى يُظهر نفسه متطلعا لتوحيد دار الإسلام في ظل خلافة واحدة. فيما رجحت كتابات غيرها[33]– على نحو ما أسلفنا– أن يكون حلول الشيخ بالحاضرة الزيانية قد تم باتفاق مسبق بينه وبين أتراك الجزائر، كجزء أولي من مشروع سعدي عثماني، استهدف عملية نهوض مغاربية ضد الاحتلال الإسباني لمراسي وهران والمرسى الكبير؛ وربما، رامت العملية مداهمة الإسبان في عقر مملكتهم الإيبيرية. لكن الثابت، أن الشيخ لم يكن ليهدرها فرصة لإخطار الطرف العثماني بأن العهد السعدي الناشئ يجسد لصحوة مغربية تقطع –لا محالة– مع منعطف القرن 9هـ/15م؛ وأن متطلبات المرحلة –الاقتصادية منها على الأخص– توجب قطعا بضم تلمسان، لاعتبارات عديدة، لعل أهمها: الحاجة إلى اتخاذها خطا دفاعيا أماميا ضد أية محاولات اختراق تركية، إلى جانب الحاجة إلى استثمار الأدوار التجارية التاريخية لحاضرة أضحت المقصد المباشر للتجار الوافدين من واحات القبلة، والتي استنفذ إخضاعها بدورها جهودا سعدية جبارة. كما أن تريث السعديين في إنهاء الحكم الوطاسي شمالا، والذي اعتقدوه –في الغالب– ملزما بمثابرات أكثر عناء وكلفة[34]، جعلهم يولون جبهة الشرق اهتماما أكبر، لأن من شأنها تحقيق الغايتين معا: التحكم في تلمسان، بوابة المغربين الأقصى والأوسط، وبامتلاكها يتهيأ لدولة الشيخ فرص أكبر في النفاذ إلى عمق الجزائر التركية؛ كما أن وظيفة الحاضرة التجارية وموقعها الاستراتيجي المشرف على ميناء هنين غير المتَغَلَّب عليه بعد من الجانبين الإسباني أو العثماني، يجعلانها هدفا سعديا مُلِحّاً. لتجد حملة صيف 957هـ/1550م، التي أُريد لها أن تكون حلفا دفاعيا ضد الاندفاع الصليبي نفسها منقادة لطموحات الشيخ في حيازة المملكة التلمسانية[35]، بكامل توابعها الشرقية؛ مادام طريق الحران وعبد الله ابنيه وقائدي حملته، قد أبلغهما صفصاف، تسالة ومستغانم[36]؛ ولو أن فحوى الاتفاق بين القوتين المسلمتين كان يقضي –في حال انتصار حلفهما على الخصم المسيحي– أن يحرز الأتراك، وهران والمرسى الكبير فيما يؤول حكم تلمسان للشيخ[37]. إلا أن الأخير كان على يقين بأن باشوات الجزائر سيكونون –حينها– أول مبادر بخرق الاتفاق المبرم بينهما حال تحييد الخطر الإيبيري. فقد كان المغرب الأقصى بالنسبة لمشروعهم الإمبراطوري، مجرد حائل ظرفي، بإخضاعه يكتمل عقد الدولة العلية بالجنوب المتوسطي، فيتمهد لجيوش خلافتها سبيل مغالبة الغرماء المسيحيين على ملاحة وتجارة المتوسط والأطلنتي معا، في ظل المتغيرات التي بدت عازمة على إقرارها حملة كشوفات أوربية، لاح من مُفزِعِ نتائجها الانصراف بمحاور التجارة العالمية إلى المحيطات الكبرى؛ وهو تحول، كان على القسطنطينية استباق مضاعفاته بمحاولة تخطي عقبة الشيخ أولا وآخرا.

ولعل مبطنات التقارب العثماني السعدي تلك، كفيلة بالرد على كتابات وصفت حملة سلطان مراكش على تلمسان هذه المرة بالمتسرعة، كونها أثارت ضده خصما يفوقه عتادا وعدة[38]؛ وأنه كان أليق به استكمال توحيد المغرب الأقصى على فتح جبهة صراع خارجية[39]. والراجح أن تجد لها حملته تلك، تفسيرا أقرب إلى الإقناع في فرط الطموح، وسمو التطلع إلى بعث متجدد لشموخ الدولة المغربية زمن إمبراطورياتها العظيمة؛ حيث يورد الإفراني "**أبلغوا صاحبكم أني مقتحم عليه بلاده ومتوجه للقائه**"[40].

ومادامت مقاصد الغريمين متماثلة، فالأكيد أن منسوب المناجزة بينهما سيكون على أشده، والأكيد أيضا أن الحملة السعدية على تلمسان أقنعت أتراك الجزائر أن مغرب القرن 10هـ/16م يُضمر لكيان ناشئ عاتٍ وعنيد، لا مجال لمقارنته ببقية كيانات المغارب الراهنة حينها؛ وأن حملة الشيخ، التي حازت شريطا عرضيا ممتدا من تلمسان إلى مشارف شلف تدعم –بما لا يدع مجالا للشك– عزم دولته على الظفر –على الأقل– بتلمسان، لتأمين الغايتين السالف عرضهما: اتخاذ حاضرة الصحراء والتل خطا دفاعيا متقدما، وقبله استثمار وظيفتها التجارية الأزلية.

مُحَصِّلات، لم تكن لِتُرضِيَ حتما الطرف العثماني الذي اعتبرها مجهضة –لا محالة– لتطلعاته الغرب متوسطية؛ لأن من شأنها حصر ممتلكاته المغاربية إلى ما دون تلمسان شرقا. والأدهى من ذلك، الحكم بتصاعد الأهوال ضده هناك من الخصمين السعدي، المتغلب على تلمسان، والإسباني الرابض على وهران والمرسى الكبير. وبالتالي بات لزاما صرف السعديين عن طلائع المغرب الأوسط بكل الخيارات المتاحة، وأولها: الخيار العسكري؛ فما حَازَهُ الشيخ صيف 957هـ/1550م، سيفقده سريعا خريف السنة ذاتها "**اتسع للشيخ ملك المغارب**

من باب تلمسان إلى تخوم الصحراء، بعد أن استولى على تلمسان وأعمالها إلى وادي شلف 975هـ/1550م بعد حصاره لها تسعة أشهر، لولا تراجع الترك عليه وإخراجه منها"[41].

وفي تطور مفاجئ لسير الأحداث، ركنت القسطنطينية إلى الخيار الدبلوماسي، الذي جسدته سفارات أبي عبد الله محمد بن علي الخروبي إلى مراكش سنوات 959هـ/1552م و961هـ/1554م "**وفي سنة تسع وخمسين وتسعمائة، قدم عليه بمراكش العالم العلامة الصالح أبو عبد الله محمد بن علي الخروبي الطرابلسي نزيل الجزائر سفيرا بينه وبين سلطان الترك أبي الربيع سليمان شاه صاحب القسطنطينية العظمى، بقصد المهادنة وتحديد البلاد بينهما"**[42].

إذ يقدر أن كانت سفارات مبادرة إلى اقتراح مشروع حدود فاصلة بين المغربين الأوسط والأقصى؛ ما اعتُبِر حينها عرضا طارئا ومستجدا على المنطقة المغاربية، فاوضت مراكش مقتضياته بندية مستحقة عندما اشترطت وادي تافنا بدل وادي ملوية، الذي اقترحه الأتراك حدا طبيعيا عازلا بين الإيالتين[43]. والظاهر أن كان الشيخ بصيرا بالمناورة الدبلوماسية التركية، التي أفصحت عن مقترح للتسوية الترابية بين إيالتها الجزائرية ومراكش السعدية. لكنها، تكتمت، –لا محالة– عن استراتيجية توسعية تصب مخرجاتها في مصلحة الدولة العلية؛ لعل أخطرها، فرض انسحاب الشيخ من تلمسان لفائدتها، والذي بتحققه، تكون القسطنطينية قد حازت نصرا دبلوماسيا، وربما اقتصاديا، يَئِدُ مخططات مراكش في استباق الإشراف على تجارة العبور الصحراوية، التي تهيأ للشيخ تصريفها عبر الواجهتين معا: الأطلنتية، بفرضه انحراف محاورها من واحات القبلة إلى درعة، تارودانت ثم مرفأ أكادير المستخلص من البرتغاليين؛ والمتوسطية، باستقامة مسلكها من واحات القبلة دائما إلى تلمسان، ومنها إلى مرفأ هنين؛ وهو المسلك الذي لطالما أغنى خزائن مرين وعبد الواد من ذي قبل. ولا ضير من إحيائه مجددا، لأنه كفيل بالغدق على مراكش بموطئ قدم تضاهي به بقية القوى المترصدة لملاحة المتوسط وتجارته، عثمانية كانت أم إيبيرية.

6. امتدادات العثمانيين الصحراوية:

ولأن القسطنطينية بصيرة من موقعها بالمنشأ الصحراوي لدولة الشيخ، ومقدرته –رغم الإكراهات المحيطة– على تنزيل استراتيجيته الصحراوية، بدعم صريح من المعقل، فإن مطلب امتداد عثماني صحراوي أضحى ملحا من جانب باشوات الجزائر، الذين لم يكن امتداد بصرهم إلى الواحات الشرقية عَرَضا؛ هناك حيث تقبع إمارتا ورجلة وتيقرت بين مفاوز الصحراء، عند منتصف محاور تجارية على درجة من الأهمية، تفتحها على تافلالت غربا، غدامس شرقا، بجاية شمالا وممالك السودان جنوبا[44]. إذ، يُقدر أن كان القصد من وراء إخضاعهما، استثمار موقعهما القصي كفاية عن دائرة النفوذ السعدية، والتي طالت منذ 932هـ/1526م، واحات القبلة التواتية –على نحو ما أسلفنا– كما أن احتمالية تسخير المحور المنصرف منهما في اتجاه بجاية التي كانت مرفأ نزولهم بالبر الجزائري منذ 916هـ/1510م واردة بقوة لاعتبارين على الأقل: أولهما، قِصر المسافة الواصلة بين طرفيه مقارنة بالمسافة الواصلة بين واحات القبلة وتلمسان[45]؛ وثانيهما،أن الأعباء الملزمة بضبط هذا المحور وإخضاعه لن تكون مكلفة لسلطات الإيالة الجزائرية في ظل محدودية الإمكانات المادية والعسكرية المرصودة لها من جانب الدولة العلية[46]؛ والتي –في كل الأحوال– لم تكن لتسمح لباشواتها هناك بتوغل غائر في العمق الصحراوي، يشغلها عن الواجهة الأساس، واجهة المتوسط المشبعة بالتحديات.

بيد أن استهداف العثمانيين لواحات أقصى الشرق الجزائري، والذي رَجَوْهُ آمنا مطمئنا، تمثل غير ذلك، مشحونا بمناورات لم تحركها في واقع الأحوال غير أياد سعدية مغالبة لهم على أية فسحة نفوذ صحراوية. وما مد الشيخ يده إلى تيقرت تحديدا إلا قصاصا من مؤامرة تركية حاولت فنيه عن معاودة ضم تلمسان 958هـ/1551م عبر تهييج جهات سلطنته ضده[47]. إذ تُلمح بعض المصادر[48]، إلى تعمد الشيخ إثارة تمرد وعصيان التيقرتيين والواحات المجاورة ضد حكم الأتراك، الذين واضبوا على استخلاص ضريبة سنوية نظير حمايتهم[49]. وأن يكون سلطان مراكش قد اغتنم شطط باشوات الجزائر في الجباية، مثلما تحيَّن سياقات التشويش والارتباك المصاحبة لتولية أو إعفاء

هؤلاء الباشوات، لإثارة أهالي تلك الواحات والإشارة عليهم بالامتناع عن سداد الالتزام الضريبي وطرح الخلعة السنية[50]؛ غايته المحتملة من ذلك، التعويض عن إخفاق توسعاته شرقا عبر حلول جنوبي يحوز لدولته واحات القبلة (توات–تيكورارين–تديكلت)، كما واحات أقصى الجنوب الشرقي الجزائري (ورجلة–تيقرت). والحق، أن الإرث التاريخي المغربي بتلك الربوع كان محركا رئيسا لتطلعات الشيخ؛ حيث تشهد تيقرت تحديدا على إقامة إمارة مرينية جلاَّبية منذ القرن 9هـ/15م.

وفي السياق ذاته، تتحدث المصادر عَيْـنُها[51]، عن تولي عبد الله الشيخ المهدي الحكم على تيقرت؛ وأن يكون حرسه الأتراك قد تآمروا ضده وأسلموا الإمارة لباشا الجزائر الجديد صالح رايس[*]، الذي أخضعت حملته على الواحات الجنوبية أكتوبر 959هـ/1552م كلا من الهدنة والزاب، تيقرت وورجلة[52]. وبحسب مارمول دائما، يقدر أن الرايس التركي غَنِمَ من حملته تلك خمسة عشر جِمْلًا من الذهب[53]؛ وهي معلومة، تفسر دواعي الاجتياح التركي لهذه الإمارات الصحراوية وفي صدارتها، استخلاص السلطة والغلبة على الطريق الصحراوي الواصل إلى ورجلة، والمغذي لسبل التجارة مع الإيالات العثمانية المغاربية الليبية أو التونسية أو الجزائرية. ما يفيد بفزع وقلق عثماني كبير من احتمالية تعقب سعدي لخطا باشوات الجزائر في امتداداتهم الصحراوية؛ والتي بتحققها، تَـنْسَدُّ في وجه الإيالة التركية منافذ القفر ومعها أفضال تجارة العبور.

ليتأكد للقسطنطينية أن لا مُعطل لعناد الشيخ، ولا مُجهِض لطموحاته غير تدبير اغتياله، باعتباره خطرا حقيقيا على الأهداف العثمانية بالمنطقة المغاربية، سياسية كانت أم اقتصادية؛ فلا هو أَهْنَأَهُمْ بالجزائر عندما دخل عليهم ديارهم هناك من تلمسان إلى وادي شلف، ولا هو أمكنهم من حلول صحراوي يُنعش خزائن إيالتهم المحدودة الموارد عندما حاولوا تلافي دوائر نفوذه هناك؛ ليجدوه في ظهرهم، يُمانعهم السلطة على إمارات أقصى الجنوب الشرقي الجزائري. فبحسب مارمول مرة أخرى، وُفِّقَ الشيخ في انتزاع تيقرت من جُنْدِ الأتراك، بعد حملة صالح رايس، وأن ساكنة الإمارة الصحراوية رضيت به سلطانا، وتحسَّنت أحوالهم في كنفه[54].

ويأتي قرار الباب العالي بتنحية الشيخ، عقب استنفاذ سبل تطويعه وفرض إذعانه عسكريا كما دبلوماسيا؛ وليقينه أيضا أن لسلطان المغرب "المخالف" أفضلية شرف النسب، التي تُضفي على مقدراته العسكرية شرعية قد تُراجِعُ حسابات بقية المغارب، ومعها امتداداتها الصحراوية حول مسألة الخلافة، التي ما فتئت تُلوِّحُ بها أسرة "أرطغل" غير المنتسبة لا من قريب أو من بعيد للبيت القرشي، ولا للدوحة النبوية.

ومن غرائب الصدف، أن الشيخ الذي جسدت مرحلة حكمه[*] لتصعيد خطير وتوتر شديد في العلاقات مع الجزائر التركية، كان أشد حرصا على تَخَيُّرِ حرسه المقرب من الأتراك ذاتهم؛ وفي ذلك كان حتفه عندما هجع لكتيبة صالح كاهية، التي جندها حسن بن خير الدين[*] لتأتيه برأسه. إذ انطلت سريعا على الشيخ خدعة هروب الكاهية ورجالاته الإثنا عشر، ورغبتهم في خدمة السلطان السعدي؛ حتى إن اطمأن لهم، جزُّوا رأسه بـ."أكلاكل" ضواحي تارودانت، وبعثوا بها إلى القسطنطينية[55] عربون نهاية مرحلة أذاقهم خلالها صريعهم مِحَناً بكل ألوان الطيف؛ لم تُعطِّل –ربما– مشروع الامتداد العثماني المغاربي، لكنها –على الأقل– أيأست السلطة العلية من إمكانية إخضاع أقصى المغارب.

والأكيد، أنها ستضطر خلال مرحلة ما بعد الشيخ إلى التسليم بصبابة مراكش، ورسوخ إرادتها في إذاعة الدولة المغربية الإمبراطورية، التي استندت إلى الصحراء وممالك ما بعدها، لتبقي على حظوظها. في مجابهة قوى المتوسط. وتلك مهمة قادها باقتدار كبير أبو العباس أحمد المنصور دونما تصعيد أو توتر كدأب أبيه الشيخ.

خاتمة:

أدرك محمد الشيخ المهدي مبكرا أن سياقات العثمنة موشكة على فرض إذعان المغرب الأقصى بدوره، بعد أن حازت القسطنطينية مجمل الشمال الإفريقي من مصر المملوكية إلى الجزائر الزيانية. ولأن الأهوال تتلاحق اتباعا، في ظل استفحال النفوذ الإيبيري على المرافق المتوسطية والأطلنتية، فقد أظهرت تدابير هذا السلطان الجامح الطُّموح حزما وفطنة في استباق مؤامرات الخصوم؛ خصوصا على الواجهتين الشرقية والجنوبية. وإن راكم الشيخ بشأنهما الانتكاسات كما المكاسب، فإنه –على الأقل– أقنع خلفاءه بضرورة الالتزام باستراتيجية صحراوية، هي أصل الدولة ومنشؤها؛ وهي أيضا سبيلها للرفعة السياسية والاستقرار الاقتصادي، خلال مرحلة امتزجت فيها وقائع المغارب بين حابل العثمانيين ونابل الإيبيريين.

الهوامش:

(1) ورد في خطاب الفقيه أبي العباس أحمد ابن القاضي الزواري لعروج: "إن بلادنا بقيت لك أو لأخيك أو للذئب، فأقبل الترك مسرعين". يُنظر: الناصري أحمد بن خالد: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب – الدار البيضاء 1997، ج.4، ص.403-404.

(*) حكم: 951هـ-1544م/964هـ-1557م.

(2) Voir : Elie de la primaudaie : le Commerce et la navigation de l'Algérie avant la Conquête Française. Revue Algérienne et Coloniale. Juin 1860, p.p.66-245-249.

(3) يُنظر: أحمد بوشرب: دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وأزمور، مطبعة النجاح الجديدة 1984، ط.1، ص.114.

(4) يُنظر: عبد المجيد قدوري: المغرب وأوربا ما بين القرنين 15 و18م، مسألة التجاوز. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 2000، ط.1، ص.ص.273-274.

(5) يُنظر: أحمد بوشرب: ن.م.س، ص.ص.105 و123. عبد المجيد قدوري: ن.م.س، ن.ص.

(6) à titre d'exemple : Bernard Logan : Histoire du Maroc des Origines à nos jours. Editions : Ellipses, 2011, p.p.150-151.

(7) Louis Mougin : Les Premiers Sultanes Saadites et le Sahara. Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, 1975, n°19, p.p.169-187, p.169.

(8) على اعتبار درعة منشأ الأسرة الزيدانية، وسوس مجالا لسلطنة الشيخ قبل الإطاحة بالأعرج سلطان الدولة بمراكش العاصمة.

(9) يُنظر: مجهول: تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية، تقديم وتحقيق: عبد الرحيم بنحدة، عيون المقالات، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش 1994، ط.1، ص.7.

(10) يُنظر: الناصري: ن.م.س، ج.4، ص.106. محمد ياسر الهلالي: بنو وطاس– دولة عابرة، زمان، العدد 43، 2017، ص.59.

(11) Auguste Cour : Etablissement des Dynasties des Chérifs au Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la Régence d'Alger 1509-1830, Ernest Leroux 1904, p.117.

Luis Del Marmol Y Carvajal: L'Afrique édition Thomas Jolly 1667, T1, p.479.

(12) Le Tourneau Roger : Les Débuts de la Dynastie Saharienne, Publication de l'Institut d'Etudes Supérieures Islamiques d'Alger. Alger 1954, p.p.51 et 55.

Edmond Fagnau : Extraits Inédits Relatifs au Maghreb (Géographie et Histoire), traduction et notes. Corbonel ; Alger, 1924, p.383.

(13) إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، 2000، ج.3، ص.288.

(14) عبد العزيز الفشتالي: مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا، دراسة وتحقيق: عبد الكريم كريم، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافية، الرباط 1972، ص.109.

(15) Voir: Bernard Rosemberger : Aspects du Commerce Portugais avec le Maroc (15ème, 17ème Siècle) in : Aqueim e Além da Taprobana. Estudo Luso-Oriental a mémoria de jean Aubin Denys Lombard. Ed : Luis Filipe E.R. Thomaz. Lisboll C.H.A.M. 2002, p.p.71-84.

(16) Voir : Sarah Abre vaya, Stein plumes, Ostrichs, Feather : Jews and a Lost World of Global Commerce. Yale. Yale University press 2008, p.256.

- Nora Lafi : Chadames, Cité Oasis entre Empire Ottmane et Colonisation. In La libia tra Mediteraneo e Islamico. Federico Cresti (dir), Guiffré 2006, Florence, p.p.55-70, p.56.

(17) Almedia Mendes : Le Premier Atlantique Portugais entre deux Méditerranées. In : les Esclaves en Méditerranée, espaces et Dynamiques Economiques Economiques. Direction : Fabienne Guillén et Salah Trablci . Casa de Vélazquez, Madrid, 2012, p.p.151-169, p.160.

(18) Jean Brignon, Abderaziz Amine, Brahim Boutaleb et autre : Histoire du Maroc, Hatier. Paris 1986, p.208.

(19) باستطلاع بعض الوثائق ذات الطابع الرسمي من قبيل مراسلات سلطانية؛ يستفاد أن بطانة من عشائر واحات القبلة تلك ظلت دائنة -اسميا- بالعهد لملوك زيان المتأخرين. ذلك على الأقل ما ألمح إليه كتاب القائد حجو، خديم ابن حمو موسى III (حكم: 924هـ-1518م/934هـ-1528م) إلى أهالي توات المؤرخ برجب 927هـ/1521م يُطلعهم فيه إلى أن الأمير التلمساني قد بلغته شكواهم من تعسفات عرب أنجاد، وأن تعليماته قد صدرت إلى أعيانهم لأجل التهدئة وإثبات حسن الجوار. غير أن قراءة في قائمة ممثلي السلطة بالإقليم التواتي منذ 932هـ/ 1526م، إلى حدود منتصف القرن ذاته -على الأقل- تحيل على احتمالية خضوعه للنفوذ السعدي؛ نفوذ الأعرج تحديدا، كونه الأقدر حينا على احتواء المنطقة في ظل انشغال الشيخ بوطاسيي فاس، وانشغال الأخيرين بالتهديدات الإيبيرية شمالا، وانشغال الإيبيريين من جانبهم بأتراك الجزائر. ويرجح أن الأعرج استغل على النحو الأمثل لوذه بالإقليم الصحراوي عقب إجلائه عن سجلماسة 957هـ/1550، وأن تكون سلطته هناك قد احتوت الإقليم لما كان له من أمر جباية المغارم من التواتيين.

- Voir : AJ.P. Martin : Quatre Siècles d'Histoire Marocaine au Sahara de 1504 à 1902. Au Maroc de 1894 à 1912, éditions Bourgreg Rabat 2015, p.p.29 à 32.

(20) ابن حوقل: صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992، ص.98.

(21) تستمد هذه المالح أهميتها من كونها واقعة عند منتصف المسلك الصحراوي الواصل بين سجلماسة وتمبكتو. ما جعل منها مركزا تجاريا نشيطا يكفل للمتغلب عليه إيرادات جمركية هامة جراء عمليات التبادل التي تتم على مستواها، وحيث الملح أوفر قيمة ضمن مواد هذا النشاط التبادلي.

أورد ابن بطوطة أن حمل الملح بيع في أولاتن من 8 إلى 10 مثاقيل، وربما انتهى إلى 40 مثقالا.

يراجع: ابن بطوطة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تقديم وتحقيق: عبد المنعم العريان، دار إحياء العلوم-بيروت 1987، ص.687.

(22) القزويني زكرياء بن محمد: آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، د.ت، ص.26.

(23) يُنظر: إبراهيم طرخان: إمبراطورية صنغاي، مجلة: كلية الآداب، جامعة الرياض، 1981، مجلد8، ص.ص.29 و31.

(*) حكم: 946هـ-1539م/956هـ-1549م.

(24) السعدي عبد الرحمن: تاريخ السودان، تحقيق: هوداس، المطبعة الأمريكية الشرقية-باريس 1981، ص.99.

(25) Voir : Bernard Lugan : Histoire du Maroc, édition Ellipses 2011, p.p.163-165.

(26) Ibid : p.172. R. Mauny : Les Siècles Obscures de l'Afrique noire. Fayard, Paris 1971, p.p.327-328.

(27) Louis Mougin : op.cit. p.171.

(28) اشتملت محلة الشيخ على 1800 فارس فقط، لم تكن -في كل الأحوال- لتجابه جيوش الأسكيا إسحاق الأول التي شارف تعدادها 300.000 محارب. Voir : Mougin : op.cit, p.172. - Marmol C : op.cit, T3, p.262.

(29) لم يورد الفشتالي تاريخا محددا لهذا الاتفاق. يُنظر: مناهل الصفا، م.س، ص.55.

(30) يقدر صاحب تاريخ السودان أن الحملة كانت بقيادة أحد رجالات تافلالت المدعو الزبيري. فيما تتأرجح الشكوك حول صلته بالشيخ، أو أن تكون محلته تلك مجرد حلقة من حلقات الصراعات القبلية حول مجالات الضعن. المهم أنها حملة حملت الأسكيا داوود (حكم: 956هـ-1549/990هـ-1582م)

على الأمر بإهمال المملحة والانعطاف عنها غربا في اتجاه ممالح تغازى الغزلان الواقعة على المحور الصحراوي الواصل إلى تاودني. ينظر: عبد الرحمن السعدي: تاريخ السودان، م.س، ص.ص.106-107.

(31) Boyer Pierre : Contribution à l'Etude de la Politique Religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger. Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée. Aix en Provence, 1996, N°1, p.23.

(32) مج. مؤلفين: تاريخ المغرب، تحيين. وتركيب: إشراف: محمد القبلي، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، مطبعة عكاظ- الجديدة، الرباط 2011، ط.1، ص.327.

(33) Fray Diego de Haedo : Histoire des Rois d'Alger, Edition Jourdan, Alger 1881, p.77- marge 1.

(34) كان عليهم حسم أمر فاس الوطاسية أولا قبل فتح جبهة صراع إيبيرية مزدوجة لإخلاء سبتة المتغلب عليها برتغاليا منذ 818هـ/1415م، ومليلية المحتلة إسبانيا منذ 902هـ/1497م لإحياء أدوار المغرب التقليدية على مستوى التجارة الأورو متوسطية.

(35) Mercier Ernest : Histoire de l'Afrique septentrionale, Berbérie depuis les temps les plus reculés jusqu'à la Conquête Française 1830. Ernest Leroux, édition. Paris 1888, T3, p.71.

(36) زهرة النظام: العلاقات المغربية الجزائرية، مقاربة سياسية ثقافية خلال القرن 10هـ/16م، دار الأمان الرباط، 2015، ط.1، ص.175.

(37) نفسه، ص.170.

(38) دييغو طوريس: تاريخ الشرفاء، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، البيضاء 1988، ص.291.

(39) مج. مؤلفين: تاريخ المغرب تحيين وتركيب: ن.م.س، ص.377.

(40) الإفراني محمد الصغير: نزهة الحادي بأخبار ملوك الحادي، تقديم وتحقيق: عبد اللطيف الشاذلي، مطبعة النجاح- الجديدة، الدار البيضاء 1988، ط.1، ص.93.

(41) الإفراني ن.م.س، ص.82.

(42) الإفراني: ن.م.س ، ص.ص.41-42. Voir aussi: Boyer Pierre : op.cit., p.16 et suivante

(43) يُنظر: أنيس عبد الخالق محمود: العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية والمغرب السعدي، دراسة في إشكالية التجاوز- التبعية- الاستقلال. ضمن مؤلف جماعي: العرب من مرج دابق إلى سايكس بيكو 1516م-1916م. تحولات بنى السلطة والمجتمع. من الكيانات والإمارات السلطانية إلى الكيانات الوطنية. إشراف: وجيه كوثراني: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2019، ط.1، ص.574.

(44) Daumas. M : Le Sahara Algérien. Etudes Géographique, Statistique et Historique sur la Région Sud dès l'Etablissement Française. Langlais et Lecherco. Paris 1845, p.136.

(45) يلاحظ أن المسافة بين توات وتلمسان حوالي 710 ميلا، ما يعادل ضعف المسافة بين تيقرت وبجاية المقدرة بحوالي 370 ميلا (يعادل الميل حوالي 1610متر).

(46) حنيفي هلالي: الصحراء الجزائرية خلال العهد العثماني، دورية كان التاريخية سنة 12، عدد 46، 2019، ص.ص.94-105، ص101.

(47) يعتقد أن باشوات الجزائر كانوا وراء ثورة فاس البالي إلى جانب إعلان دبدو استقلالها. كما يرجح أن تكون ثورة أحد قواد الشيخ بسوس قد تمت بتحريض منهم:

Voir : Henry de Castrie : Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc de 1530 à 1845, Dynastie Saadienne, 1530-1660, Archive et Bibliothèque d'Espagne, Volume 1, Série 1, p.532.

(48) الحسن الوزان: وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، 1983، ط.2، ج.2، ص.136. مارمول كربخال: ترجمة: محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد التوفيق، أحمد بن جلون، دار نشر المعرفة، الرباط 1989، ج.3، ص.165.

(49) Voir : Charles Feraud : Les Bendjellab, Sultans de Touggourt, Alger Livres Editions, 2012, p.26.

(50) Voir : Fray. Haedo : Les Rois d'Alger, op.cit. p.271.

(51) مارمول: ن.م.س، ج.3، ص.ص.165-166.

(*) سابع بايات الجزائر: 959هـ-1552م/963هـ-1556م.

(52) Voir : Fray. Haedo : Les Rois d'Alger, op.cit. p.85

(53) مارمول: ن.م.س، ج.3، ص.ص.435-436

(54) مارمول: ن.م.س، ج.3، ص.165-166.

(*) حكم: 951هـ-1544م/964هـ-1557م.

(*) بكلر بك الجزائر ثلاث مرات: 951هـ-1544م/958هـ-1551م ثم 964هـ-1557م/968هـ-1561م وأخيرا 975هـ-1567م/978هـ-1570م.

(55) يُنظر: الإفراني: ن.م.س، ص.ص، 42 إلى 44. مجهول: ن.م.س، ص.ص.27-28.